البطالة في العراق
الواقع والحلول

الأستاذ الدكتور عبدالرسول عبد جاسم*

المستخلص

ان من اهم متطلبات تحقيق النمو الأقتصادي في العراق هو تظافر الجهود من اجل تحقيق الأستخدام الأمثل للقوى العاملة والقضاء على البطالة وعلى وفق تفصيلات تحددها السياسة التنموية نفسها ... والتي تعكس بدورها قدرة تلك السياسات للقضاء على ظاهرة البطالة...وذالك بعد التعرف على جانبي العرض والطلب على قوة العمل وتحديد حجم الأحتياجات وما تعكسه من اثار علىالدخل القومي ...من خلال تاثير تلك التغيرات على القدرة الأستهلاكية والأدخارية–الأستثمارية–..وصولاً الى اعادة توزيع القوى العاملة على ضوء العلاقة التخطيطية بين التوسع في عدد العاملين وتطوير وسائل الأنتاج...ومن هنا تناول البحث الواقع الديموغرافي واتجاهات الأستخدام والبطالة ومن ثم وضع سبل المعالجة المتمثلة في تصحيح هكلية قوة العمل وتوجيه العملية التدريبية.

* رئيس قسم العلوم التجارية والمصرفية / أستاذ العلوم الأقتصادية / كلية المنصور الجامعة

تمهيد :

ان من بين اهم ما تستلزمه مسيرة النمو الاقتصادي تظافر الاجراءات التي تتضمنها السياسات الاقتصادية ... هو تحقيق الاستخدام الامثل للموارد البشرية للقضاء على البطالة وذلك عندما تتوافق متطلبات الاقتصاد الوطني من القوى العاملة مع ما متوفر منها في ظل نمط محدد للنشاطات الاقتصادية لتحقيق معدلات النمو المطلوبة على صعيد الاقتصاد الوطني مما يتطلب توافر عناصر متعددة تتدخل في تحديد جانبي العرض والطلب على قوة العمل ... وعلى وفق تفصيلات تحددها عملية النمو الاقتصادي والتي تعكس بدورها قدرة تلك السياسات في القضاء على ظاهرة البطالة وتأسيساً على ذلك قمنا بدراسة هذه الظاهرة ومعالجتها في العراق من خلال دراسة وتحليل المحاور الاتية :

اولاً :- الواقع الحالي :

- **الوضع الديموغرافي**
- **التشغيل وحجم البطالة**

ثانياً :- البطالة واتجاهات الاستخدام :

- **مفهوم والية البطالة**
- **المعطيات**
- **المؤشرات**

ثالثاً :- المعالجة وطرق الحل :

- **المنهجية والحل**
- **السياسات**
  - **تصحيح هيكلية قوة العمل**
  - **توجيه العملية التدريبية**

رابعاً :- الاستنتاجات والتوصيات

خامساً :- جداول احصائية ملحقة

اولاً : الواقع الحالي

يشكل موضوع البطالة واسلوب معالجتها اهمية اساسية في تنمية واعمار العراق في المرحلة الراهنية ... بسبب العلاقة العضوية بين المناهج التنموية والستراتيجية العامة للتطور الاقتصادي والاجتماعي ... المتمثل بتنمية الموارد البشرية بما في ذلك تهيئة الوسائل الكفيلة لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والسكن وغيرها من المهمات التي تهدف الى تنمية وتطوير قابليات الافراد ... اذ ان زيادة حجم السكان وارتفاع معدلات نموه تشكل عبئاً اقتصادياً على كاهل الاقتصاد الوطني ... ولا سيما في البلدان السائرة في طريق النمو وخاصة تلك التي تعاني من تدني معدلات نمو انشطتها الاقتصادية .

وفي حالة العراق وعلى الرغم من امتلاكه موارد طبيعية وزراعية واقتصادية يقابلها نمو بالسكان ضمن الحدود المقبولة ... الا انه هناك قصور في امكانية استغلال المورد الاقتصادية وبالشكل الذي يعمل على الاستخدام الامثل لقوة العمل حيث تفاقمت ظاهرة البطالة نتيجة للسياسات الاقتصادية المركزة على الانفاق الحربي والتسليح في الفترات السابقة ... الامر الذي يتطلب وضع الاسس لرسم سياسة تنموية تضمن تشغيل الايدي العاملة لسد احتياجات التنمية ، لتتلاءم مع الموارد والقدرات المتوفرة من اليد العاملة في معالجة حالات عدم التوازن والتي افرزت ظاهرة البطالة بكافة اشكالها وما تعكسه من ظواهر سلبية على عملية النمو .

الوضع الديموغرافي في العراق:

يعتبر العراق من بين مجموعة الدول ذات الحجم المتوسط من السكان ... الامر الذي يفسر وجود حاجة كبيرة الى القوة العاملة بمختلف اصنافها ومستوياتها والى توجيه استخدام الموارد الطبيعية والمادية وتوظيفها في عملية التنمية البشرية سيما وان العراق يمتلك مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية والمياه والثروات المعدنية من النفط والكبريت والفوسفات ... الا انه بسبب الظروف التي سادت البلاد من حكم ظالم وسياسة اقتصادية غير حكيمة ... ادت الى تدهور الاقتصاد العراقي وشيوع ظاهرة البطالة والتضخم النقدي ... مما يؤكد الحاجة الى اعادة النظر في هيكل الموارد البشرية لضمان الاستخدام الامثل لليد العاملة وتلبية الاحتياجات من المهن والاختصاصات ... وبالتالي ديمومة مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق .

- **السكان والتركيب النوعي:**

يتضح من خلال مراجعة البيانات الاحصائية المتوفرة والتركيب النوعي حول تطورات حجم السكان في العراق الى وجود زيادة سريعة في حجم السكان ومعدلات نموه ، فمن (16.3) مليون نسمة في عام 1987 الى (20.5) مليون نسمة عام 1995 ليصل بحدود (26.3) مليون نسمة حتى نهاية عام 2003 محققاً بذلك نسبة نمو تتراوح ما بين (2.8%- 3%) سنوياً حيث ارتفع معدل المواليد وانخفض معدل الوفيات خلال تلك الفترة ويشير الجدول رقم (1) الى تطور حجم السكان خلال الفترة ما بين 1957 الى 2003 .

اما بالنسبة للتركيب النوعي للسكان فقد شكلت نسبة الذكور من المجموع الكلي للسكان نسبة تتراوح ما بين 50.1% الى 51.2 % على مدى السنوات ما بين 1957 وحتى 2003 على الرغم من حصول بعض الزيادات المطلقة في عدد الاناث في بعض تلك السنوات، وبذلك يمكن القول بان نسبة الذكور الى مجموعة السكان حافظت على معدلاتها الاعتيادية قياساً بالاناث وحتى الوقت الحاضر .

- **التوزيع البيئي والعمري للسكان :**

تشكل نسبة الحضر في العراق النسبة الغالبية من السكان نتيجة للتطور الحاصل في المدن الكبيرة وحصولها على الخدمات المتطورة قياساً بالمناطق الريفية ... بسبب ارتفاع معدلات الهجرة من الريف الى المدن ، فقد انخفضت نسبة سكان الريف من المجموع الكلي لسكان العراق انخفاضاً كبيراً خلال الفترة ما بين (1957 – 1977) من 61.2% من سكان العراق الى 36.3% ... وارتفع سكان الحضر ليشكل حوالي 63.7 % من مجموع السكان خلال العقد الاخير من القرن الماضي... واستمرت هذه النسبة بالارتفاع لتبلغ اكثر من 72% من سكان العراق في عام 2003 ... نظراً لاستمرار تدفق سكان الريف الى المدينة والذي ادى بدوره الى تخلف القطاع الزراعي وانخفاض الانتاج والانتاجية بسبب دخول المهاجرين من الريف الى المدينة والقيام بأعمال هامشية ادت الى ظهور مهن وسيطة لا تساهم بشكل فعال في عملية الانتاج ...

اما بشأن توزيع السكان حسب الاعمار يبين الجدول رقم (2) ارتفاع الفئة العمرية للسكان دون سن العمل حيث بلغت 42.3 % من مجموع السكان عام 2003 بعد ان كانت بحدود 35% عام 1998 ويظهر من الجدول ايا الارتفاع النسبي للفئة العمرية للسكان في سن العمل لتبلغ في المتوسط 52.9% في حين تبلغ نسبة السكان في سن 65 سنة فما فوق 3.1% من مجموع السكان عام 2003 وتكشف هذه النسبة حقيقة ارتفاع نسبة الاعالة في العراق ...

مما يثقل العبء على الفئة العمرية الفعالة من السكان حيث بلغت حوالي 113% عام 1995 ... وعلى الرغم من زيادة نسبة السكان الفعال في العراق ودخول المرأة الى سوق العمل فأن معدلات الاعالة بقيت عند مستوياتها البالغة 112% على مدى السنوات من 1998 وحتى 2003 .

التشغيل وحجم البطالة :

لقد كان لتردي عمليات الانتاج وتفشي الظواهر التضخمية في الاقتصاد العراقي بشكلها الحاد الاثر المباشر في ارباك العمليات الاستثمارية ... الامر الذي ادى الى شيوع البطالة بكافة انواعها وبنسب متفاوتة من السكان الفعال وكان من ضحايا تلك الازمات فئة الشباب من الذين تقع اعمارهم ما فوق (15) سنة من العمر والذين يكونون النسبة العظمى من اجمالي السكان النشطين اقتصادياً والعنصر الاساس المكون لقوة العمل حيث ازداد العرض نتيجة لارتفاع معدلات نمو السكان مقابل تباطئ نمو الطلب على العمالة بسبب تراجع الاداء الاقتصادي وعدم القدرة على تحقيق معدلات متقدمة للنمو الاقتصادي ولضعف العملية الاستثمارية ومن ثم ضعف القدرة على توليد فرص عمل جديدة حتى اضحت البطالة في العراق من الظواهر الاقتصادية التي ينبغي معالجتها ضمن برامج تنموية يشكل فيها الانسان هدف التنمية وموضوعها ... هذا الى جانب انعكاساتها السلبية على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، فقد تفاقمت هذه الازمة منذ سنين عديدة على الرغم من كون العراق من البلدان التي تتميز بقلة السكان ازاء موارده الاستثمارية او بما يسمى (under population) حيث استمر تراجع الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى نسبة الثلث تقريباً حتى عام 2003 قياساً بالاعوام السابقة ... نتيجة لما عكسته سياسة الحروب والسياسة الاقتصادية غير الحكيمة في توجيه اقتصاديات البلاد في الحقبة السابقة .

لقد تباينت تقديرات حجم البطالة في العراق ... ففي الوقت الذي قدرت فيه منظمة العمل العربية نسبة البطالة ما بين 25% - 33% تشير تقديرات اخرى الى انها تزيد عن الضعف .

الا انه قامت مؤخراً وزارة التخطيط والتعاون الانمائي بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بأجراء مسح لحالة البطالة لعام 2003 وتوصلت الى ما يأتي :-

- ان معدل البطالة بين السكان بعمر (15) سنة فاكثر يبلغ 28.1% لكلا الجنسين
- معدل البطالة بين الذكور 30.2% مقابل 16.0% بين النساء

- **بلغ معدل البطالة في المناطق الحضرية 30% مقابل 25.4% في المناطق الريفية**

اما على صعيد المحافظات فقد اوردت الاحصائات ما يأتي :

- **تتصدر محافظة الناصرية جميع المحافظات من حيث نسبة البطالة والتي قدرت بحدود 46.2%لكلا الجنسين**
- **بينما بلغت حوالي 48.8% بين الذكور و25.6% بين الاناث في المحافظة المذكورة.**
- **تليها محافظة الانبار لتبلغ نسبة البطالة فيها 33.3% ، ثم محافظة البصرة 15.5% ، في حين سجل معدل البطالة ادنى مستوياته في مافظة كربلاء حيث بلغ حوالي 14% للجنسين (14.2% بين الذكور و 12.8% بين الاناث).**

اما بالنسبة لحالة البطالة على المستوى البيئي (ريف وحضر) فقد اوردت الاحصائيات ما يأتي :-

- **بلغ معدل البطالة في المناطق الريفية 6.7% بين الاناث وفي المناطق الحضرية بحدود 22.3% .**
- **وبلغ معدل البطالة حوالي 28.9% من الذكور في المناطق الريفية و 13% في المناطق الحضرية.**

وبشأن البطالة المقنعة فقد صنفها المسح على حسب اسبابها :-

- **بلغ معدل البطالة المقنعة الناجم عن قلة ساعات العمل حوالي 23.5% ، منها 40.2% للاناث و 19.4% للذكور ...**
- **ومن حيث قلة الكفاية الانتاجية فقد بلغت 5.6% موزعة ما بين 6.3% للذكور 2.8% للاناث .**
- **وبلغ معدل البطالة المقنعة بسبب تدني الدخل 21.2% كانت حصة الاناث منها 29.2% والذكور 17.6% .**

وتبين لنا من المسح ايضا الى ان معدل النشاط الاقتصادي بلغ 44.1% للجنسين (73.7% للذكور و 14.2% للاناث) وترواح معدل النشاط الاقتصادي ما بين (41.0%– 49.9%) في المناطق الحضرية والريفية على التوالي .

وبصدد معدل النشاط الاقتصادي اتضح لنا بأن محافظة واسط نالت الحصة الاكبر لتسجل معدل 58.4% للجنسين موزعة ما بين (79.8% للذكور و 36.8% للاناث) في حين سجل ادنى مستوى له في محافظة نينوى ليصل الى 38.5% للجنسين منها 72% للذكور و 5% للاناث .

وهكذا يتضح مما تقدم بان انماط البطالة السائدة في العراق تتميز بـ :

- حجم البطالة بين السكان في عمر (15) سنة فاكثر هو بحدود 28% لكلا الجنسين في حين تشكل البطالة بين الذكور حوالي 30% وبين الاناث نسبة 16% .
- حجم البطالة للاعمار ما بين (6- 14) سنة حوالي 50% لكلا الجنسين ، ويبلغ معدل البطالة بين الذكور 55% وبحدود 40% بين الاناث.

وكما يتبين في جدول مسح البطالة رقم (3)

ولا بد من الاشارة الى الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد العراقي في المرحلة الراهنة للقضاء على البطالة وفي مقدمتها تدني مستوى التعليم والاعداد المهني ... وبالتالي قصور النظام التعليمي في تغطية احتياجات الانشطة الاقتصادية ازاء تطورات التكنولوجيا الامر الذي يتطلب اعداد برامج وسياسات للتمكن من القضاء على هذه المعضلة وذلك على وفق خطة مدروسة في اطار منهج جديد وموجه يضمن تجاوز مشكلة البطالة .

ثانياً :- البطالة واتجاهات الاستخدام

لقد كان لحالة الدمار والتخريب الذي اصاب العملية الاقتصادية في العراق وخاصة منذ بداية العقدين الاخيرين من القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر بسبب الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال ... السبب المباشر لتوقف غالبية المشروعات الاقتصادية وتعرض البعض الاخر منها الى التوقف الجزئي بسبب عدم توفر المواد الاولية والمستلزمات اللازمة لمواصلة عملية الانتاج ... وخاصة تلك التي يتطلب نشاطها تشغيل اعداد كبيرة من قوة العمل ... كل هذه الامور ادت الى تسريح اعداد كبيرة من قوة العمل التي كانت تمارس العمل فعلا ... هذا الى جانب استمرار تدفق قوة العمل الجديدة الى الاسواق وخاصة خلال الفترة التي اعقبت سقوط النظام ... حيث توافدت جموع كبيرة من المفصولين عن العمل والمهجرين والسجناء السياسيين والتي خلقت بدورها ضغطا جديداً على سوق العمل وتفاقم مشكلة البطالة وزاد من حدتها استمرار الانكماش والركود الاقتصادي ... وبذلك ازداد عدد الاشخاص الواقعين ضمن تصنيف العاطلين ... وتطورة لتشمل انواعاً وتخصصات عديدة لم تكن سابقاً تشكو من هذه الظاهرة ... مثل فئة الخريجين من الاختصاصات الفنية والعلمية والادارية حتى اصبحت فئات كبيرة (وخاصة من خريجي الكليات والجامعات) تمارس اعمالاً بعيدة عن المؤهلات التي اكتسبتها ... بالقيام بأعمال هامشية غير منتجة وما تعكسه هذه الظاهرة من اثار سلبية على الطاقات

ألانتاجية والاستهلاكية اذ ان تحديد حجم الطلب ونوعيته على اساس بنية الوحدات الانتاجية وطبيعة انشطتها هي التي تحدد الية العلاقات ما بين عنصر العمل والطلب عليه وبالتالي تحديد امكانية السيطرة على ظاهرة البطالة والقضاء عليها ...

مفهوم والية قياس البطالة :

المقصود بظاهرة البطالة هو عدم ممارسة الافراد الذين هم في سن النشاط الاقتصادي (وغالباً ما تكون ما بين 15- 64 سنة) خلال فترة زمنية معينة لظروف خارجة عن ارادتهم بالرغم من قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه وبحثهم عنه .
وعلى هذا الاساس لا بد من التفريق بين انواع البطالة التي تعاني منها قوة العمل وطرق معالجتها وهي :

النوع الاول :

وينشأ لعدم توفر العدد الكافي من عرض العمل لتشغيل كافة الاشخاص الذين هم في سن العمل ويطلق عليها بالبطالة الانكماشية ويمكن معالجتها بأتخاذ الوسائل الكفيلة لزيادة الانفاق لانها ناتجة عن النقص في الطلب على عنصر العمل نتيجة لعدم كفاية الانفاق الاستثماري

النوع الثاني :

ويكون في حالة عدم التوافق ما بين الوظائف الشاغرة والاشخاص العاطلين عن العمل... فقد تكون فرص العمل الشاغرة بحاجة الى اشخاص ذوي مؤهلات خاصة وليس من العاطلين وممن تتوفر لديه هذه المؤهلات وقد تكون فرص العمل متوفرة في منطقة من المناطق والعمال العاطلون في منطقة اخرى ويسمى بالبطالة الاحتكاكية ... وتتم معالجتها بأزالة الاسباب التي نجمت عنها كتسهيل مهمة انتقال العاملين من منطقة الى اخرى ... او تدريبهم وتعليمهم الحرف والاعمال التي تتوفر فيها فرص العمل الشاغرة .

النوع الثالث : البطالة الموسمية :

وتظهر في الانشطة الاقتصادية الموسمية حيث يقتصر الانتاج فيها خلال فصل معين من السنة وغالباً ما يحصل في القطاع الزراعي حيث تكون زراعة المحاصيل موسمية ... وفي الصناعات الاستهلاكية كصناعة الفواكه واللحوم والمنتجات ذات الاستهلاك الموسمي، وتعالج عن طريق مناقلة الايدي العاملة الى انشطة اخرى خلال مواسم توقف العمل .

النوع الرابع: البطالة المقنعة :

وتتمثل بضخامة عدد العاملين في القطاعات والانشطة الاقتصادية، حيث تكون كمية العمل المبذول عالية ويبقى الناتج الكلي ثابت بل وقد ينخفض في الكثير من الاحيان بحيث ان سحب جزء من قوة العمل من عملية الانتاج لا يؤثر على كمية ومستوى الانتاج مع ثبات التقنيات وحسب رأس المال المستخدم، ولتجنب البطالة المقنعة يتطلب الامر التنسيق بين مستوى الانتاح وعدد العاملين ووقت العمل اللازم واستخدام قوة العمل بصورة جيدة وزيادة انتاجيتها بأستغلال الطاقات الموجودة بأفضل وجه، اي تحقيق التشغيل الامثل لعنصر العمل ذلك بأستخدام العاملين بدوام كامل مع مستوى معين من الانتاجية يتناسب واستغلال الوقت لعنصر العمل ...وذلك لتحديد عدد العمال اللازمين لعملية الانتاج الى جانب تحديد المستوى النوعي ... بما في ذلك الاختصاصات ومقدار المتوفر منها

.

وبناءاً عليه فقد اعتمد بحثنا على تفسير تلك المفاهيم وعلى وفق الالية الاتية :

أ- مفهوم العاطلون عن العمل من الذكور والاناث يشمل :

- **§ الاشخاص الذين لم يمارسوا اي عمل مقابل اجر او لحسابهم الخاص .**
- **§ الاشخاص الذين يبحثون عن عمل مقابل اجر**

ب- السكان النشطين اقتصاديا = السكان العاملين فعلا + السكان العاطلين

ج- معدل النشاط الاقتصادي (لقوة العمل) = عدد السكان النشطين اقتصاديا وفي عمر(15)سنة فأكثر / عدد السكان في سن (15) سنة فأكثر

د- معدل البطالة = عدد العاطلين الذين يبحثون عن عمل وفي عمر(15)سنة فأكثر / عدد السكان النشطين اقتصاديا في عمر (15) سنة فأكثر

المعطيات :

لقد حتم التطور التكنولوجي اهمية التوصل الى اكثر الاساليب ملائمة للتفاعل بين الانسان والالة... فمن اجل معالجة ظاهرة البطالة ... يجدر استخدام الادوات والاساليب الفنية المتاحة الى جانب الفهم العميق للعلاقات ما بين المهارات البشرية والتنمية، عن طريق حصر وتقدير قوة العمل الحالية بما فيها دراسة الموازين السكانية، وموازين القوى العاملة وما يرتبط بها من مدخلات ومخرجات الجهاز التعليمي ... على اساس تقدير المعروض من قوة العمل وكيفية مواجهة الطلب عليها ... على ضوء استخدام المؤشرات الكلية مثل معدلات انتاجية العمل في القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني وتطوره، ومعامل رأس المال وتوزيع القوى العاملة حسب المهن ومدى الخلل في توزيع العاملين وارتباطها بمخرجات الجهاز التعليمي ... ومن ثم التوجه نحو تفصيلات تلك التوزيعات ووضع المؤشرات من واقع الدراسات التي يتم اعدادها عن فروع النشاط الاقتصادي واحتياجاتها من القوى العاملة ومستوى الانتاجية والتعرف على المهارات البشرية اللازمة للانشطة الاقتصادية وتهيئة القوى العاملة لسد الاحتياجات من المهارات الضرورية ... وذلك لتوجيه استخدام هذا المورد الحيوي وضمان كفاءته ازاء الموارد الاخرى من خلال تحديد المعطيات العامة التي تحكم ظاهرة البطالة في العراق وهي :

1. **اختلال هيكل العمالة ونقص الايدي العاملة الماهرة والمتخصصة تعتبر من المشاكل الاساسية التي تواجه مسألة تشغيل العاملين ... فالقطاع الزراعي يعاني من البطالة الجزئية والموسمية وحتى الدائمية بينما استوعبت قطاعات الاقتصاد الوطني جزءاً كبيراً من القوى العاملة وضمن وظائف ذات انتاجية منخفضة ... نتيجة للركود في النمو والتباطيء في الاقتصاد وبما يشبه الانكماش طيلة الفترة السابقة والممتدة خلال العشرين سنة السابقة انعكس ذلك في عملية التأثير المتبادل بين التضخم واستخدام اليد العاملة على اثر السياسات التوسعية المالية والنقدية . فعلى سبيل المثال لا الحصر ، يتجاوز عدد العاملين في قطاع الخدمات نسبة 33% من مجموع العاملين في حين لا يسهم بأكثر من 8% من الناتج القومي الاجمالي .**
2. **ظهور نشاطات هامشية وطفيلية مثل اعمال الوسطاء ... والاضطلاع بعمليات البيع والشراء سريعة المردود ... واعمال السمسرة وما الى ذلك ، مما ادى الى عزوف العاملين في الكثير من الاحيان عن القيام بأعمالهم الاساسية او التخصصية ... او تطوير قابلياتهم وبالتالي انخفاض انتاجية العمل ثم اختلال الموازنة ما بين الانتاجية والاجور وتفاقم ظاهرة البطالة ... والتضخم النقدي وهذه الظاهرة واضحة للعيان في عمليات البيع والشراء على الارصفة والمزادات واسواق الجمعة ... وغيرها من الاسواق الطارئة على عملية الانتاج والتسويق .**

3. اختلال الهيكل المهني وضرورة تصحيحه بالشكل الذي يضمن تغطية الاحتياجات من الاختصاصات الفنية ... اذ ان القضاء على البطالة يتطلب اعادة النظر في التكوين المهني والتدريب والاعداد المهني ... بما يعمل على ايجاد نوعاً من المرونة بمناقلة العاملين بين قطاعات الاقتصاد الوطني لضمان الاعداد لتلبية الاحتياجات من المهن والاختصاصات .
4. حالة عدم التوازن والمواءمة بين انتاجية العمل وتعويضات المشتغلين والتي تعمل على خلق البطالة المقنعة ... يستلزم ايجاد حالة من التوازن ما بين الانتاجية والاجور وبما يجعل نمو معدلات الانتاجية بمستويات اعلى من تعويضات المشتغلين وبالشكل الذي يعمل على الاستخدام الامثل لقوة العمل من اجل تحقيق المساهمة المباشرة والفعالة لعنصر العمل في عملية الانتاج .

المؤشرات :

تعاني بنية قوة العمل في العراق من عدم قدرتها على سد احتياجات المشاريع من اليد العاملة الماهرة والمتخصصة، في حين يوجد هناك فائض في الاختصاصات الخدمية والمساعدة تقدر بأكثر من 20% وفي الانشطة الادارية بحوالي 8% يقابلها نقص في اليد العاملة الماهرة 18% والاختصاصات الفنية بما يقرب من 10% ... (الجدول 4 ، 5) وقد انعكس ذلك على مستويات الانتاجية ونوعية الانتاج ... هذا الى جانب جملة من المؤشرات الاخرى والمتمثلة في :-

1. عدم توفر فرص عمل عالية الانتاجية لكل القادرين على العمل مما ادى الى ظهور انماط للتشغيل منخفضة الانتاجية ولاسيما في القطاع العام والقطاع التقليدي للانشطة الاقتصادية ، التي تتميز بظاهرة البطالة المقنعة وفائض العاملين .

2. قصور التركيب المهني المهاري لقوة العمل عن تلبية احتياجات جهود الانماء... التي ترتبط بأستيراد فنون الانتاج الحديثة الامر الذي يؤدي الى تفاقم مشكلة نقص المهارات والكفاءات في قوة العمل...فما زالت سياسات التدريب المتبعة عاجزة عن الوفاء بالاحتياجات والمتطلبات وبالتالي عجز المعاهد والمراكز التدريبية في اعداد القوة العاملة وخاصة الاطر الوسطى فلم تشمل الفرص التدريبية وحتى سقوط النظام، اكثر من 12% من مجموع قوة العمل حيث تشير التقديرات الى ان مجمل الاحتياجات من الاختصاصيين والفنيين للفترة من 1981- 1990 تقدر بأكثر من (88883) شخصا من الاختصاصيين و (73984) شخصا من الفنيين موزعين على مختلف اصناف الاختصاصات

والمهن ولا زال هذا المعدل هو السائد حاليا . بالاضافة الى غياب فلسفة العلاقة التي تحدد صيغة التكامل فيما بين التعليم الاكاديمي والمهني الامر الذي خلق نوعا من اختلال الموازنة ما بين مخرجات التعليم ومستوى الاحتياجات ... ومن ثم شيوع ظاهرة البطالة بين الخريجين وحتى الوقت الحاضر .

3. عدم الاهتمام ببيانات واحصاءات وتبادل معلومات التعليم والتدريب وضعف التعاون ما بين الاجهزة في هذا المجال فليس هناك تنسيق بين سياسات التعليم والتدريب والاستخدام فهناك عدة انظمة واساليب تدريب مختلفة لدى الاجهزة دون اللجوء الى ايجاد اطار عام يوحد مجالات التدريب من حيث التشريع واللوائح، واقتصرت الجهود المبذولة سابقا في مجال التدريب المهني على الاساليب التقليدية ... مما ادى الى تراكم العجز في تلبية الطلب على الايدي العاملة المدربة لمختلف النشاطات الاقتصادية نتيجة لعدم وجود سياسة واضحة المعالم للتدريب.

4. تركز توجه الاستثمارات نحو القطاع الصناعي ، واعتباره القائد في العملية التنموية مما ترتب عليه اهمال نسبي للقطاع الزراعي... وبالتالي تدهور القطاع الزراعي الامر الذي ادى بدوره الى تعاظم الهجرة الداخلية الى المراكز الحضرية مما شكل ضغطا متزايداً على فرص العمل المتاحة في الوقت الذي عجز فيه القطاع الصناعي عن استيعاب الاضافات المتتالية في قوة العمل .

5. امكانية تنشيط عملية الاستخدام وخلق فرص العمل في قطاع الصناعات التحويلية وقطاع النقل والمواصلات وقطاع الكهرباء من خلال زيادة حجم الاستثمارات وبالتالي نمو العمالة اخذين بنظر الاعتبار حالات كل من قطاعات الزراعة والبناء والتشييد والتجارة والمال والخدمات التي يختلف فيها الوضع كلياً وذلك لكون الاستثمارات فيها تميل في الغالب الى ان تكون بديلاً عن عنصر العمل بسبب امكانية المكننة الزراعية والتجهيز المسبق في التشييد واستخدام الحاسبة الالكترونية في قطاع التجارة والمال .

ثالثاً : المعالجة وطرق الحل

ان وضع سبل معالجة ظاهرة البطالة لا بد ان يأخذ بنظر الاعتبار مسألة تعديل اساليب التنمية المتبعة والتوجه نحو اجراء التغيرات الهيكلية سواء اكان ذلك على صعيد الانشطة الاقتصادية او على صعيد القوى العاملة وبما يخلق حالة من التوافق الملائمة ما بين الحاجة الفعلية وبين مفردات المناهج التنموية والاستثمارية واهدافها انطلاقا من مبدأ كون استثمار العنصر البشري هو استثمار انتاجي يهدف الى تحقيق وتائر نمو عالية ومستمرة ... وان مردوداته يجب ان تنسجم والحالة هذه مع الجهود الرامية الى تنشيط عملية تشغيل قوة العمل للقضاء على البطالة وتشغيل العاملين بكفاءة عالية واداء متميز ... لتهيئة اسلوب سليم لاستخدام واستثمار مواردنا البشرية في خدمة الاقتصاد الوطني .

المنهجية والحل :

يتضح مما تقدم بأن الخلل في هيكلية قوة العمل ومدخلات ومخرجات النظام التعليمي وهيكل الاجور تعتبر من المتغيرات التي تمثل قيوداً على فرص القضاء على البطالة بوجه خاص وسياسة الاستخدام بصورة عامة... مما يتطلب اعادة توزيع العاملين ورفع مستواهم عن طريق تخطيط القوى العاملة واجراء التنبؤ بالاحتياجات لتنظيم وبرمجة التعليم وسياسة واساليب التدريب وضبط التدفقات من اجهزة التعليم والتدريب وتنسيقها مع الاحتياجات الحقيقية والاخذ بنظر الاعتبار التغيرات الاخرى التي تحكم عنصر العمل وهي الجنس وسن العمل والتوطن الصناعي وسوق العمل والتصنيف المهني والتي تعتبر المؤشر الدينامي لعملية الانتاج والاستخدام الامثل لقوة العمل.

وهكذا فمن اجل خلق فرص عمل كافية لا بد من تغير هيكل الاستثمار على نحو يعمل على دعم الاستثمارات في القطاع الزراعي ويتم تطوير القطاع الصناعي وتنمية الانتاجية بحيث تصبح اكثر ملائمة وقدرة على استيعاب الامكانات المتاحة من قوة العمل ...حيث يستلزم تطوير التكنولوجيا الذاتية وجعلها اكثر اتساقاً مع اوضاع التشغيل في الوطن الى جانب التأكيد على دور القطاع الخاص لاستيعاب جزء من قوة العمل على ان يصار الى اصلاح انظمة الاجور والحوافز على نحو تشجيع اكتساب المهارات والكفاءات والعمل على اعتبار منشأت الانتاج وكأنها معاهد علمية لمواصلة التدريب وربط نشاطها بالجهود التي تبذلها الوحدات التعليمية والمراكز التدريبية التي تخدمها وتتعامل معها ولتؤثر فيها وتتأثر بها ... لكي تسهم بأوفر نصيب في زيادة الانتاج وتنمية الدخل ... لتعديل البنية الهيكلية لقوة العمل عن طريق :-

- التعجيل بحصر القوة البشرية وتصنيفها وتبويبها حسب الفئات المهنية والحالة الاقتصادية ومدة العمل حسب التصنيفات المعروفة لقوة العمل .
- المبادرة لتقدير الاحتياجات المستقبلية من المهن المختلفة خلال فترات الخطط والمناهج الاقتصادية المقبلة وذلك حسب قطاعات العمل والمستويات والفئات ، وعلى ضوء الاستثمارات المتوقعة لاعمار العراق.
- وضع السياسات العلمية التي تهد ف الى توسيع قاعدة الانتاج ثم تغير البيئة الهيكلية لعموم الاقتصادات الوطنية ليتسنى على ضوئها تحديد المجالات المهنية لاستيعاب المعطيات التكنولوجية، كأن يكون في تطوير الصناعات الكيمياوية او تطوير الطاقة وأستخراجها او تحويل مصادرها او ادخال الصناعات الجديدة لرصد المعلومات والانتاج والادارة وما الى ذلك .
- خلق الملائمة بين مخرجات ومدخلات العملية التربوية كماً ونوعاً من خلال تعزيز ورسم البرامج التدريبية وخاصة في المجالات الصناعية للعمل على اكتساب المهارات الاساسية والاختصاصات الدقيقة وترسيخ التقاليد الصناعية بالتنسيق المدروس بين الجهات ذات العلاقة وصولاً الى التوافق ما بين فرص العمل وتوقعاته ومراحل البنية التربوية والمهنية للقوة العاملة .
- التوجه لجعل نظام التعليم قابلاً للتكييف مع المتغيرات التي تحصل في سوق العمل حتى ولو تطلب ذلك فتح فصول او فروع جديدة في جامعات ومعاهد القطر لصناعات متخصصة من حيث الانتاج والتصميم والمسالك التكنولوجية والتسويقية والتأكيد على التدريب المسبق والتدريب خلال مراحل التعليم ...

وبناء على ذلك فأن الحل ينحصر في مسألتين اساسيتين هما :-

1- توفير مصادر المهارة، والتعليم العام، والتدريب المهني، التدريب داخل المعمل والتدريب خارج البلد .
2- حصر لفئات العاملين الموجودين وتوفير بيانات تحديد الاحتياجات بعد تحديد الاهداف سلفا كأن يكون التوجه نحو التوسع في معاهد التدريب التقليدية المختلفة او الحد منها او اعادة صياغة خطط التدريب داخل المعمل او التلمذة الصناعية ... وتحديد الامكانيات التعليمية والتدريبية المتاحة فأذا كانت غير كافية وعندها يجدر التخطيط لتوسيع نظامها لدرجة كبيرة على المدى البعيد ... على ان يتم في نفس الوقت (المدى القصير) استخدمها بكفاءة اكبر وتحسين وسائل تمويلها والتنسيق بين انشطتها ... فالمشكلة اذاً ليست مجرد تطوير الامكانيات التعليمية والتدريبية الى اقصى حد فحسب ... بل يجب ربط التوسع في الامكانيات التعليمية والتدريبية بوسيلة معقولة لايجاد المهارات الصناعية كما يجب ان يكون هناك تنسيق بين انشطة المؤسسات المعنية كالجامعات والمعاهد والمدارس والمراكز التدريبية والمهنية والمنشأت الصناعية

السياسات :

ان رسم اطر لسياسة الاستخدام للقضاء على البطالة يعتمد وبشكل اساسي على مسارات التعليم لخلق مواءمة افضل لمخرجات القنوات التعليمية والتأهيلية في السلم التعليمي ونخص منها في هذا المجال الاطار الوسطي (الفنية – خريجي المعاهد والمدارس الصناعية) والمهارات العمالية ومواكبتها للمتطلبات والمستلزمات وبما يتفق والاختصاصات الدقيقة وتهيئة المستوى اللازم لعملية الانتاج والارتقاء بها... وذلك بالتوسع النوعي والكمي لسد احتياجات الانشطة الاقتصادية عن طريق انتقاء الاشخاص المناسبين من مخرجات النظام التعليمي من جهة وتوجيه الهادر والمتسرب ليتم ضمهم الى التدريب والاعداد المهني وفقاً لخطط موضوعة لهذا الغرض فلا بد والحالة هذه من بناء قاعدة اساسية لتهيئة قوة العمل من خلال التنسيق الكفوء بين الطلب والامكانيات لاشغال فرص العمل وبالشكل الذي يضمن سد الاحتياجات ومتابعة مدخلات عنصر العمل وبحدود الاهداف المرسومة، مع الاخذ بنظر الاعتبار محدودية حركة عنصر العمل البشري في الاجل القصير ليتم على ضوءها:-

- **تحديد الاهداف العامة المتعلقة بتهيئة القوى العاملة وتدريبها .**
- **تقدير الاحتياجات الى العمالة بما يتفق والاهداف المرسومة وخصائص قوة العمل المطلوبة .**
- **تنظيم الاجهزة والمؤسسات المسؤلة عن العملية التعليمية والتدريبية (تلمذة صناعية، تلمذة مهنية، تدريب واعداد مهني ...) واعداد البرامج والتصاميم التخطيطية ومتابعتها للتعرف على معدلات التنفيذ وفاعلية البرامج والسياسات**

ومن هنا تتجسد مهمة رسم السياسات بتصحيح هيكلية القوى العاملة وتوجيه العملية التدريبية.

أ- تصحيح هيكلية القوى العاملة :-

ان رسم سياسة للاستخدام رهين بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومعطياتها من معدلات نمو السكان وارتفاع وانخفاض مستوى المعيشة بالنسبة للدخل وتخصيصات الادخار ومدى توفر رؤوس الاموال الموجهة نحو الاستثمار وتوفير الخبرة وفرص الاستخدام واكتساب المهارات على وفق مقتضيات التطور التكنولوجي ... مما يستلزم التوصل الى الحدود المثلى في الاداء من خلال خلق التفاعل العضوي ما بين عنصري رأس المال والعمل ثم التنسيق بين الاستثمارات ضمن اطار يعمل على رفع الكفاءة الانتاجية لتحقيق النمو والتطور المنشود ... ويمكن ذلك من خلال تقدير حجم الاستثمارات في الخدمات التعليمية لسد المتطلبات من الايدي العاملة الماهرة بمقارنة

المستويات التعليمية للقوى العاملة مع مقدار الطلب على فئات العمل حسب المستويات التعليمية التي تتماشى مع تحقيق اهداف الانتاج والتي تقتضي الرجوع الى العوامل الديموغرافية ... اذ ان نجاح المسار التنموي في هذه المرحلة يعتمد على تهيئة القوى العاملة ومدى قدرتها لتغطية متطلبات رسم الاتجاهات التنموية المنشودة والتي تقع ضمن اطار تحديد الستراتيجيات والسياسات لعملية التنمية الشاملة وفي مقدمتها معالجة مسألة البطالة ليتم على ضوءها توزيع قوة العمل بشكل افضل على قطاعات الاقتصاد الوطني وعلى اساس مرحلتين :-

المرحلة الاولى :- تقدير المعروض من قوة العمل وكيفية مواجهة الطلب عليها عن طريق استخدام جملة من المؤشرات منها معدل انتاجية العمل في القطاعات الرئيسية وتطوره، ومعامل رأس المال وتوزيع القوى العاملة حسب المهن ومدى الخلل في توزيعات العاملين وارتباطاتها بمخرجات القطاع التعليمي .

المرحلة الثانية :- وتكون اكثر تفصيلا من ناحية التوزيعات السابقة ... حيث توضح المؤشرات من واقع الدراسات التي تعد من فروع النشاط الاقتصادي واحتياجاتها من القوى العاملة ومستوى الانتاجية والمشاريع الجديدة وتطور مراحل التشغيل فيها لترشيد استخدام هذا المورد الحيوي وضمان كفاءته ازاء الموارد الاقتصادية الاخرى... بعد حصر المهارات الضرورية لعملية النمو الاقتصادي ، لما لهذا العامل من تأثير على اعادة توزيع العاملين مهنيا وجغرافيا ... على انه لا بد من الاشارة الى ان وضع هذا النهج يتم على ضوء حجوم الانتاج المرسومة ومعدلات نموها السنوية والمبالغ الاستثمارية المرصدة للقطاعات الاقتصادية ليصار الى تصحيح الاختلال الهيكلي عن طريق خلق الفرص لتدفق العمالة بأتجاه القطاعات مرتفعة الانتاجية ... الى جانب التوجه نحو زيادة الانتاجية في القطاعات مرتفعة الانتاجية ... والعمل في نفس الوقت على زيادة الانتاجية في القطاعات ذات معدلات الانتاجية المنخفضة ... لفتح افاق اوسع نحو تخطيط التغيرات الهيكلية للقوى العاملة وتأثيرها على الدخل والانتاجية .

ب- توجيه العملية التدريبية:-

من المؤكد ان لا سبيل لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي الا بتنمية القوى العاملة وتزويدها باكبر قسط من المعرفة فكراً وسلوكاً واسلوباً واداءً ... وذلك من خلال العملية التدريبية المعتمدة على فهم الافراد وكيف نعلمهم وندربهم على مهارات العصر الفكرية والعلمية ... وكيفية تحفيزهم للتعلم... وكيف نكتشف ما لديهم من القدرات والاستعدادات والميول وتوجيههم تبعاً لها الى مجالات العمل الملائمة اخذين ما يلي بنظر الاعتبار :-

- تزايد افق المعرفة والمهارات التي تتطلع لها التنمية الحديثة باستمرار.
- سرعة التقدم التكنولوجي والتغيرات الهيكلية مما جعل التدريب عملية لا تنتهي مطلقاً، اذ ان التنمية لا تتطلب معرفة مهارات جديدة فحسب بل الى تفكيراً ابداعياً اكبر، وقدرة اعلى لدى الفرد على التكييف وعلى تعديل اتجاهاته نحو العمل وظروفه.
- السرعة الفائقة لتغير متطلبات العمل جعلت من الصعب على انظمة التعليم التقليدية ملائمة تلبية هذه المتطلبات وبالتالي زيادة العبئ على التدريب المهني لسد الثغرة ومن المؤكد انه كلما ازدادت معدلات التنمية ازدادت اهمية التدريب والحاجة لقوة العمل... والمسألة التي تطرح نفسها هي كيفية تطوير التعليم والتدريب ليوائم اهداف وفرص الاستخدام ... وذاك يتم من خلال تبادل العلاقة وبدرجة كافية من المرونة بين سوق العمل والنظام التعليمي والتدريبي بالشكل الذي يضمن تلائم مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل فنياً وزمنياً ... عن طريق توجيه العملية التدريبية واتخاذ جملة من الاجراءات يمكن حصرها بما يأتي :-

v خلق التنسيق والتعاون فيما بين المنشأت الانتاجية ومؤسسات التعليم والتدريب الصناعي من خلال :-

- تحليل الاحتياجات الجارية والمستقبلية من الايدي العاملة .
- تعليم وتدريب المدربين العمليين .
- اعداد مواد التدريب وتجربة الموارد والطرق الحديثة ومعايير برامج التدريب وخاصة في مجال نظم المعلومات وبما يطلق عليه Information Technology (IT) .
- اعداد وادارة الامتحانات واختبارات التأهيل عند نهاية دورات التعليم والتدريب .
- تجديد وتطوير التشريعات والتعليمات الادارية التي تحكم النظام التربوي واقامة المشاريع الرائدة والتدريبية واجراء البحوث لتحديد خطوط عمل المستقبل .
- اعداد برامج التدريب داخل المعامل للمستوى الاساس لتوفير التدريب المسبق للعاملين الجدد ... سيما ونحن مقبلون على نهضة تنموية وتقنية نتيجة لتوقعات تنامي عمليات الاستثمار بكافة وسائله.

v اعداد برامج المستوى المتوسط وتستمر (3-6) اشهر للعاملين من ذوي الخبرة التي تتراوح ما بين (3-5) سنوات في صناعة او نشاط محدد في عملية الانتاج الى جانب البرنامج التدريبي الدائمي الذي يكون اساس الفصول الدراسية ويكون امدها ثلاث سنوات وهي تمثل النشاط الاساسي للمركز التدريبي نظراً لقيامه برفد المعامل بالقوى العاملة المؤهلة طيلة سنوات التشغيل.

- **وضع نظام للاجور لتحقيق الموازنة في دخول العاملين في الانشطة الاقتصادية ، والعمل على استحداث انظمة الاجور والحوافز وادخال الاساليب العلمية لرفع مستوى المهارات بوضع انظمة دقيقة لوصف الوظائف وتقييم العمل وايجاد منهج لتحديد المسؤليات والصلاحيات والسعي قدر الامكان بوضع حالة من التوازن بين الاجور والاعمال المنجزة اضافة الى اعادة النظر وتوحيد التشريعات والقوانين المتعلقة بالخدمة والعمل بالشكل الذي يوفر مرونة كافية لتسهيل عملية المناقلة للايدي العاملة بين الانشطة والقطاعات الاقتصادية لتحقيق التطور المستمر في كفاءة الاداء ومستوى الانتاجية .**

رابعاً : الاستنتاجات والتوصيات

لا شك ان عملية التوجه نحو القضاء على البطالة يتجسد في مدى امكانية العمل على تعبئة قوة العمل وتوزيعها على فروع الانشطة الاقتصادية من خلال دراسة تركيبها السكاني ومستويات النمو الاقتصادي ، لذلك تعتبر مسألة المسوحات الاحصائية هي الاساس لتحقيق مثل هذه المهمات ... اضافة الى التعرف على اليد العاملة كأداة او وسيلة للاضطلاع بمسألة تطوير ونمو مصادر العمل وتحديد حجم الاحتياجات وما تعكسه من اثار على الدخل القومي من خلال تأثير التغيرات في القدرة الاستهلاكية والادخارية – الاستثمارية – للتوصل الى اعادة توزيع قوة العمل عن طريق ايجاد العلاقة التخطيطية بين التوسع الكمي للعاملين وتطوير وسائل الانتاج على ضوء دراسة :-

- العلاقة ما بين انماط نمو السكان وتأثر حجم قوة العمل المستخدمة .
- الاهمية النسبية لتوزيع واستخدام قوة العمل على الانشطة الانتاجية السلعية والانشطة الخدمية .
- مدى توفر الايدي العاملة المؤهلة والماهرين

وهكذا يتطلب الامر ما يأتي :-

§ التنبؤ بأتجاهات نمو السكان .

§ العمل على تقدير الاحتياجات عن طريق تحديد اهداف الانتاج لكل قطاع بأعتماد الالية الاتية:

$$\text{حجم قوة العمل الحالية} \times \frac{\text{مؤشر الانتاج}}{\text{مؤشر الانتاجية}}$$

§ اجراء الموازنة بين العرض والطلب وقياسها على وفق ما يأتي

$$\text{نسبة الزيادة او النقصان} = \frac{\text{الطلب المتوقع} - \text{العرض المتوقع}}{\text{العرض المتوقع}} \times 200$$

كل ذلك يستلزم :-

1. **تحديد نمو السكان**
2. **قياس الدخل القومي مع الاخذ بنظر الاعتبار توقع انتاج الموارد الطبيعية بأستعمال الفرضيات او البدائل .**
3. **تحديد حجم الاستثمارات اللازمة لتشغيل العاملين**

على ان ذلك لا يمنع من القيام بأجراءات علاجية سريعة لمعالجة المشكلة تتمثل في :-

- **العمل على اعادة توزيع قوة العمل لتحقيق الاستخدام الامثل للموارد البشرية .**
- **تنظيم مناقلة قوة العمل في القطاعات الاقتصادية .**
- **تنظيم حركة السكان والهجرة الداخلية بأعتماد السياسات التي تؤمن استقرار السكان جغرافيا .**
- **التأكيد على التدريب المهني لقوة العمل بأعتباره الاداة الاساسية لهيكل العمالة .**
- **توسيع مساهمة المرأة في عمليات الانتاج .**

تأسيساً على ما تقدم يمكن اعتبار تلك الطروحات اطاراً عاماً لمعالجة ظاهرة البطالة في العراق في المرحلة الراهنة ، وقد يكون من المناسب الاستدلال بها عند رسم سياسة القضاء على المشكلة ، وضمن اطار وضع سياسة الاستخدام في العراق وتحديد افاقها المستقبلية .

المصادر

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – العراق –
  الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات
  المجموعة الاحصائية 2003
  نتائج مسح التشغيل والبطالة 2003

- الاستاذ الدكتور عبد الرسول عبد جاسم
  دراسة حول الاجور والانتاجية
  مجلة الرافدين جامعة الموصل 1988

- مجموعة التقارير I.L.O منظمة العمل الدولية – جنيف – للأعوام ما بين 1990-2000

- Romer P.M. 1992

  The strategies for Economic development
  Was hington D.c, The world bank

- Tybont J . Manu fracturing firms in the developing countries
  Journal of Economic literature research 2000

جدول رقم (1)

سكان العراق للسنوات 1957 – 2003 (بالألف)

POPULATION OF IRAQ FOR THE YEARS 1957 – 2003

السنة Year	المجموع Total	اناث Female	ذكور Male
1957	6299	3144	3155
1965	8047	3945	4102
1970	9440	4686	4754
1971	9750	4840	4910
1972	10074	5000	5074
1973	10413	5169	5244
1974	10765	5343	5422
1975	11124	5521	5603
1976	11505	5710	5795
1977	12000	5817	6183
1978	12405	6016	6389
1979	12821	6218	6603
1980	13238	6423	6815
1981	13669	6634	7035
1982	14110	6850	7260
1983	14586	7082	7504
1984	15077	7321	7756
1985	15585	7570	8015
1986	16110	7827	8283
1987	16335	7939	8396
1988	16882	8207	8675
1989	17428	8475	8953
1990	17890	8700	9190
1991	18419	8959	9460
1992	18949	9218	9731
1993	19478	9477	10001
1994	20007	9736	10271
1995	20536	9995	10541
1996	21124	10281	10843
1997	22046	11059	10987
1998	22702	11374	11328
1999	23382	11700	11682
2000	24086	12039	12047
2001	24813	12389	12424
2002	25565	12751	12814
2003	26340	13124	13216

ملاحظة: السكان للسنوات :1957, 1965, 1977 , 1987 ,1997 حسب نتائج التعدادات العامة للسكان

Note : The Population of 1957,1965,1977,1987,1997 by census results

Total المجموع			Rural			Urban حضر			فئات العمر
المجموع Total	اناث Female	ذكور Male	المجموع Total	اناث Female	ذكور Male	المجموع Total	اناث Female	ذكور Male	Age Group
4454224	2172732	2281492	1649411	804574	844837	2804813	1368158	1436655	0-4
3723112	1824527	1898585	1343595	657439	686156	2379517	1167088	1212429	5-9
3295633	1621847	1673786	1151413	566104	585309	2144220	1055743	1088477	10-14
2861170	1407550	1453620	958011	471977	486034	1903159	935573	967586	15-19
2453232	1211291	1241941	790511	392089	398422	1662721	819202	843519	20-24
2076252	1032925	1043327	641355	322198	319157	1434897	710727	724170	25-29
1737546	871333	866213	515982	263062	252920	1221564	608271	613293	30-34
1387779	707357	680422	390547	205105	185442	997232	502252	494980	35-39
1115573	575057	540516	301481	161999	139482	814092	413058	401034	40-44
875288	453566	421722	231115	126034	105081	644173	327532	316641	45-49
688011	357831	330180	179191	98505	80686	508820	259326	249494	50-54
528361	272581	255780	138292	74983	63309	390069	197598	192471	55-59
399407	206816	192591	105679	57063	48616	293728	149753	143975	60-64
284251	150376	133875	75708	41243	34465	208543	109133	99410	65-69
195982	106759	89223	54653	30122	24531	141329	76637	64692	70-74
125692	71249	54443	36571	21533	17038	87121	49716	37405	75-79
138714	80760	57954	51019	28072	22947	87695	52688	35007	80+
26340227	**13124557**	**13215670**	**8616534**	**4322102**	**4294432**	**17723693**	**8802455**	**8921238**	المجموع

جدول رقم (2)
تقديرات السكان حسب فئات العمر والبيئة والجنس لسنة 2003
ESTIMATES OF POPULATION BY AGE GROUP ,ENVIRONMENT AND SEX IN 2003

جدول رقم (3)

معدل البطالة بين السكان بعمر 15 سنة فأكثر حسب المحافظة والبيئة والجنس

المحافظة	معدل البطالة %								
	حضر			ريف			المجموع		
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
نينوى	26.0	9.5	24.9	42.5	5.5	41.3	32.5	9.3	31.2
التأميم	18.9	22.2	19.2	25.3	4.9	20.0	20.8	16.8	19.4
ديالى	32.4	19.9	30.9	33.3	7.6	31.6	32.8	12.8	31.2
الانبار	37.9	12.0	35.9	34.0	10.2	30.7	36.0	9.8	33.3
بغداد	36.5	30.1	35.7	20.0	0.9	15.8	34.5	26.5	33.0
بابل	30.7	25.7	29.9	24.8	1.9	17.3	27.3	6.5	21.6
كربلاء	15.4	17.4	15.7	11.8	5.7	10.8	14.2	12.8	14.0
واسط	27.5	16.9	25.7	16.5	1.3	10.3	21.6	4.4	16.0
صلاح الدين	34.1	13.4	31.7	26.1	4.8	21.7	29.3	6.5	25.4
النجف	17.8	14.5	17.4	24.0	2.1	19.6	19.8	10.2	18.1
القادسية	32.8	17.5	31.0	19.0	2.0	16.5	25.9	8.6	23.5
المثنى	29.8	24.3	28.9	33.3	4.7	28.0	31.8	10.6	28.2
ذي قار	45.2	53.4	43.1	53.5	28.3	50.9	48.8	25.6	46.2
ميسان	35.1	29.2	34.8	21.2	15.0	20.2	30.9	24.8	30.5
البصرة	16.9	13.7	16.4	13.1	6.8	12.3	16.1	12.6	15.5
المجموع	**31.0**	**22.3**	**30.0**	**28.9**	**6.7**	**25.4**	**30.2**	**16.0**	**28.1**

Activities	2002+	2001+	2000	1999	1998	1997	انشطة
Agriculture ,Forestry,Hunting	5432.6	6189.3	4913.2	5188.3	4475.1	4133.8	الزراعة والغابات والصيد
Mining and Quarrying	22123	25701	25900	25324	20956	12670	التعدين والمقالع
	22099	25676	25878	25311	20947	12656	النفط الخام
Building and Construction	23.9	25	22.7	13.2	9.7	13.9	انواع اخرى من التعدين
Manufacturing Industry	1740.4	2035.4	1863.7	1951	1840.6	1821.5	الصناعة التحويلية
Electricity and Water	382.2	358.6	304.9	303.8	328.4	345	الكهرباء والماء
Building and Construction	1078.1	339.1	134.5	90.4	70.8	50.2	البناء والتشييد
Transport ,communication& storage	2368	2242.6	2427.2	2192.2	1671.8	1472.2	النقل والمواصلات والخزن
Transport ,communication& storage	1861.7	1809.5	1679.6	1515	1261.8	1027.2	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه
Distribution activities	1188.7	1167.4	1110.8	1060.6	997.9	985.5	المال والتأمين وخدمات العقارات والاعمال
Banking and insurance	186.6	193.6	164.4	140.9	104.1	116.9	البنوك والتأمين
Ownership of dwellings	1002.1	973.8	946.4	919.7	893.8	868.6	ملكية دور السكن
Social and Personal services	4208.8	4176.1	4143.9	4112	4080.5	4049.4	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية
Gross domestic product at factor	3868	3844.9	3822	3799.2	3776.5	3754	خدمات التنمية الاجتماعية
cost by activities							
Personal service	340.8	331.2	321.9	312.8	304	295.4	الخدمات الشخصية
Total according to activities	40383	44019	42478	41737	35683	26556	المجموع حسب الانشطة
Without Service recorded	160.7	155.9	147.8	127	93.5	105.6	ناقصاً رسم الخدمة المحتسب
Total	40223	43863	42330	41610	35590	26450	المجموع حسب الانشطة
Provisional estimate+							تقديرات اولية +

جدول رقم (4)

الناتج المحلي الأجمالي حسب الأنشطة الأقتصادية للفترة 2002 – 1997

بالأسعار الثابتة لسنة 1988 (مليون دينار عاقي)

GROSS DOMESTICPRODUCT BY ECONOMIC ACTIVITIES
AT FACTOR COST PRICE FOR THE YEARS 1997-2002
AT FIXED PRICES (MILLION ID)

Revised economic activity rate % معدل النشاط الاقتصادي المنقح										
	Urban حضر			Rural ريف			Total المجموع			
Governorate	Male ذكر	Female انثى	Total المجموع	Male ذكر	Female انثى	Total المجموع	Male ذكر	Female انثى	Total المجموع	المحافظات
Ninewah	68.7	6.2	37.2	77.6	3.1	40.7	72	5	38.5	نينوى
Al-Tameem	76.3	9.9	42.7	77.4	25.8	51.6	76.8	14.4	45.3	التأميم
Diala	72	11.7	41.8	76.6	7.9	42.8	74.6	9.4	42.3	ديالى
Al-Anbar	68.7	6.5	38.5	77.9	11.2	44.9	73.2	8.5	41.5	الانبار
Baghdad	70.1	11.5	41	77.5	43.4	60.7	70.9	15.3	43.3	بغداد
Babil	77.3	14.4	45	80.1	39	59.3	78.8	29.2	53.7	بابل
Kerbala	72.9	13.2	42.6	79.2	17	48	75.1	14.4	44.4	كربلاء
Wasit	72.3	14.5	43.6	88.2	61.1	74.6	79.8	36.8	58.4	واسط
Salahuddin	71.8	11.5	42.1	74	28.8	51.3	73.1	21.3	47.3	صلاح الدين
Al-Na jaf	75	8.3	41.2	82.6	21.6	53.1	77.2	12.3	44.7	النجف
Al-Qadisiya	70	9.8	38.8	81.6	14.6	47.6	75.5	12	42.9	القادسية
Al-Muthanna	73.5	14.1	44.6	85.5	19.1	51.1	80	17.1	48.2	المثنى
Thi-Qar	68.9	11.1	40	73.3	5.3	39.7	70.7	8.8	39.9	ذي قار
Missan	69.8	8.7	39.8	80.7	6.3	43.3	73.1	8.1	41	ميسان
Basrah	73.7	10.7	42.8	77.1	8.7	44.2	74.5	10.3	43.2	البصرة
Total	**71.3**	**10.7**	**41**	**78.6**	**20.9**	**49.9**	**73.7**	**14.2**	**44.1**	المجموع

جدول رقم (5)

معدل النشاط الاقتصادي المنقح للسكان بعمر 15 سنة فأكثر حسب المحافظة و البيئة والجنس لسنة 2003

Revised economic activity rate among the population aged 15 years and older by governorate, environment and sex for the year 2003

Unemployment in Iraq: Reality and Solution

Prof .Dr ***.Abdul Rasul A.Jassim****

ABSTRACT

Among the requirements of achieving an economic development in Iraq is consolidating efforts for ideal employment of labor forces and stopping unemployment according to details specified by the developing policy itself . That in turn reflects the ability of these policies to stop unemployment . This is done after a full identification of supply and demand on labor force and its reflections on the national income, and the effects of these factors on the consumption and saving, (or investment).

This is to reach a better redistribution of labor forces according to the planning relationship between the expansion of employees and the development of production factors . Hence, the present research deals with the demographic reality, and the orientations of both employment and unemployment . Then, it is proposed a problem- treatment procedure represented by modifying the structure of both labor force and training programs.

* **Head of Commercial & Banking Dept. / Al-Mansour University College.**